مركز الميزان لحقوق الإنسان

أثر انقطاع التيار الكهربائي على حقوق الإنسان في قطاع غزة

أبريل 2012

فهرس المحتويات

تقديم 3

الأزمة ومصادر الطاقة 4

1. محطة توليد كهرباء غزة 4

1. خطوط التغذية الإسرائيلية 5

2. خط التغذية المصري 5

أثر انقطاع التيار الكهربائي على حالة حقوق الإنسان 6

أولاً: الحق في الصحة 6

ثانياً: الحق في المياه 8

ثالثاً: الحق في الغذاء 9

الثروة الحيوانية 9

الثروة السمكية 10

الثروة النباتية 10

رابعاً: الحق في التعليم 11

خامساً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 12

الخاتمة 14

تقديم

تتواصل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة بشكل يومي للعام السادس على التوالي بعد أن قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع نهاية يونيو 2006، الأمر الذي ضاعف من معاناة السكان المدنيين الذين يتعرضون لعقوبات جماعية صارمة تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني بشكل منظم.

وتعاني خدمة توصيل التيار الكهربائي في قطاع غزة من طائفة معقدة من المشكلات الفنية، وأخرى مرتبطة بممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي. فمن تقادم شبكات توصيل الكهرباء في بعض المناطق، إلى تعمد قوات الاحتلال قصف المحولات والشبكات وخطوط التغذية في كل عدوان على قطاع غزة، إلى قصف محطة توليد الطاقة وتدمير محولاتها، وتعمد عرقلة أعمال الصيانة للخطوط الرئيسة القادمة من إسرائيل، إلى عرقلة مرور السولار الصناعي المخصص لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة.
ويضاف إلى هذه المعطيات الموضوعية المرتبطة بسلوك قوات الاحتلال، سيما الممارسات الإسرائيلية المرتبطة بسياسة العقاب الجماعي والحصار واستهداف الأعيان المدنية والبنى التحتية المدنية، الانقسام السياسي الفلسطيني وما يرافقه من صراعات ومناكفات لعبت دوراً مهماً في تصعيد الأزمة وخلق المزيد من المشكلات على صعيد توفير خدمة التيار الكهربائي بشكل مناسب.

هذه المعطيات مجتمعة أفرزت واقعاً متردياً على صعيد توفير هذه الخدمة وضمان عدم انقطاع التيار الكهربائي، لدرجة وصلت معها ساعات التزويد لحوالي 6 ساعات خلال اليوم وفي أحسن الحالات على مدى 16 ساعة في اليوم، تتوزع خلال الأربع وعشرين ساعة.

وضاعف تزامن الشح الشديد في الوقود مع انقطاع التيار الكهربائي من حجم المشكلة التي وصلت حد الأزمة، متسببة بانتكاسة خطيرة للقطاعات الخدماتية والإنتاجية كافة. فقد كان لهذه الأزمة انعكاساتها الخطيرة على مجمل حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتناول هذا التقرير أثر انقطاع التيار الكهربائي على حقوق الإنسان في قطاع غزة عبر تركيزه على أهم القطاعات التي تأثرت بالأزمة بما انعكس سلبياً على تقديم خدماتها للمواطنين مساهماً بشكل كبير في مصادر حقوقهم، ومن هذه الحقوق هي: الحق في الصحة، المياه، الغذاء، التعليم، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية عموماً.

الأزمة ومصادر الطاقة

تتواصل أزمة انقطاع التيار الكهربائي كما تتواصل تبعاتها الخطيرة على مجمل حقوق الإنسان، حيث يتوقف على خدمة توصيل التيار الكهربائي توفر طائفة واسعة من الخدمات الأساسية، لاسيما وسط تصاعد اللجوء إلى البناء العمودي واعتماد الأبنية متعددة الطبقات للتغلب على الزيادة السكانية المضطردة – وهو ما ينطبق خصوصاً على قطاع غزة – وما يرافقه من استحقاقات تتوقف في معظمها على توفر الطاقة الكهربائية، لدرجة بات معها إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متوقفاً بشكل كبير على توفر خدمة توصيل التيار الكهربائي. فعلى سبيل المثال تتأثر خدمات توفر المياه في الأبنية متعددة الطبقات بتوفر التيار الكهربائي، والأمر نفسه فيما يتعلق بالمستشفيات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي واستخراج المياه من الآبار، بل أكثر من ذلك ترتبط حرية حركة المواطنين في الوصول إلى منازلهم أو الخروج منها بتوفر التيار الكهربائي في الأبنية العالية، وخاصةً في حالة المرضى والمسنين والأطفال.

وقد بلغت الأزمة الحالية ذروتها منتصف شهر فبراير 2012، بسبب قرار السلطات المصرية وقف تجارة الوقود عبر الأنفاق، وإعلانها استعدادها لتزويد القطاع بالوقود عبر المعابر الرسمية، وبالأسعار العالمية. هذا القرار نجم عنه شح شديد في الوقود وتوقف محطة توليد الكهرباء عن العمل بشكل كامل بتاريخ 14 فبراير 2012، وعليه أصبح تزويد التيار الكهربائي ينحصر في (6) ساعات فيما ينقطع (12) ساعة خلال اليوم.
وتشير شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة إلى أن مصادر الطاقة الكهربائية وكمياتها المتوفرة بعد توقف محطة توليد الكهرباء في غزة عن العمل بشكل كامل تنحصر كمياتها في (142) ميغاوات، من بينها (120) ميغاوات يتم استيرادها من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، و(22) ميغاوات يتم استيرادها من مصر [1]. وللتعرف أكثر على مصادر تزويد سكان القطاع بالطاقة الكهربائية، نشير إلى ما يلي:[2]

1. محطة توليد كهرباء غزة

تعتبر محطة توليد كهرباء غزة المصدر الوحيد لإنتاج الكهرباء محلياً، وبعد أن تم استبدال محولاتها الأساسية ورفع كفاءتها الإنتاجية أصبحت المحطة تنتج في المتوسط حوالي (60) ميغاوات، في حين يمكن أن تصل القدرة الإنتاجية إلى (80) ميغاوات، وهي الكمية التي بدأت تنتجها فعلياً المحطة منذ حزيران (يونيو) 2011.
ترتبط القدرة الإنتاجية الحالية والمقدرة بحوالي (80) ميغاوات بقدرة استيعاب المحولات التي تغذي خطوط الشبكة وعددها ثمانية، في حين تبلغ القدرة الفعلية الممكنة للمحطة بقسميها وهما (بلوك 1) و(بلوك 2) حوالي (140) ميغاوات. وقد كان للمحطة في السابق ستة محولات بقدرة إنتاجية لتغذية خطوط الشبكة تقدر بحوالي (120) ميغاوات، وقد بلغت المحطة ذروة إنتاجها قبيل قصف محولاتها في حزيران 2006، حيث بلغت قدرتها الإنتاجية

[1] شركة توزيع الكهرباء، معلومات حصل عليها الباحث، 2012/3/15.

[2] المعلومات الواردة حول مصادر الطاقة مصدرها، ورقة موقف: حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2011/11/16.

في حينه(118) ميغاوات. وبمستوى التشغيل الحالي تستهلك المحطة يومياً ما مقداره (350 – 370) ألف لتر من الوقود في اليوم الواحد، وهو وقود تحضره حكومة غزة من جمهورية مصر العربية عبر أنفاق في مدينة رفح. وقد لجأت حكومة غزة إلى الأنفاق لاستجلاب السولار بعد مسار طويل من العراقيل الإسرائيلية التي كانت تحظر دخوله لعدة أيام عبر معبر كرم أبو سالم وكانت لا تسمح بمرور الكميات المطلوبة وبمجرد أن شعرت حكومة غزة بإمكانية الحصول على مصدر بديل توقفت عن جلب الكميات المحدودة التي تسمح سلطات الاحتلال بمرورها.

تلعب سلطة الاحتلال الإسرائيلي دوراً أساسياً في تعطيل عمل المحطة، بحيث تمنع في بعض الأحيان دخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة من خلال المعابر التي تسيطر عليها، أو تعرقل دخولها لفترات طويلة. كما أن سلطات الاحتلال تعرقل وصول فرق الصيانة والخبراء إلى قطاع غزة تحت مبررات وذرائع أمنية. وتشير معطيات إدارة المحطة وإدارة سلطة الطاقة في قطاع غزة إلى أن ثلاث مولدات من أصل أربعة هي التي تعمل الآن في المحطة، ولا يمكن تشغيل المولد الرابع لعدة أسباب أهمها قدرة المحولات التي تغذي الشبكة والخوف من تعطل مفاجئ للمحولات ولاسيما وأن السولار المصري ترتفع فيه نسبة الكبريت ما يؤثر سلبياً على عمل المولدات.

1. خطوط التغذية الإسرائيلية

يشكل استيراد الكهرباء من سلطة الاحتلال المصدر الأكبر للطاقة الكهربائية في قطاع غزة، حيث أنه سابق على إنشاء محطة التوليد، واستمر بعد إنشائها. كما أنه المصدر الأكبر من حيث كمية الكهرباء الموردة لقطاع غزة. ويستورد التيار الكهربائي من إسرائيل من خلال (11) خطاً ناقلاً للكهرباء. وتزود تلك الخطوط قطاع غزة بما مقداره (120) ميغاوات من الكهرباء، وتزيد هذه الكمية قليلاً أو تنقص بحسب درجة الحرارة، بحيث يتراوح مجموع الوارد إلى القطاع من تلك الخطوط خلال فصل الصيف بين (105) ميغاوات و(110) ميغاوات، في حين ترتفع النسبة في الشتاء إلى (120) ميغاوات.

وهناك مشكلات تؤثر على استمرارية الاستفادة بشكل كامل من هذه الخطوط الناقلة، بحيث تتعرض بعض الخطوط للتلف سواء بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، أو نتيجة الظروف الطبيعية وضغط الأحمال. ومن جهتها تعرقل قوات الاحتلال وصول طواقم الفنيين إلى مناطق الأعطال التي كثيراً ما تكون قريبة من الحدود بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، ما يؤدي انقطاع التيار عن السكان. ففي حالات كثيرة فتحت قوات الاحتلال النار تجاه طواقم شركة توزيع الكهرباء لمنعهم من إصلاح الأعطال في هذه الخطوط، رغم أن تلك القوات عادة ما تكون هي من تعمد استهدافها.

2. خط التغذية المصري

شرعت جمهورية مصر العربية في تزويد محافظة رفح جنوب قطاع غزة بالتيار الكهربائي بقدرة (5) ميغاوات في الحادي عشر من سبتمبر 2006 وذلك من لوحة كهرباء مدينة رفح المصرية. وفي المرحلة الثانية تم إضافة

(12) ميغاوات من مدينة الشيخ زويد المصرية، لتصل إجمالي كمية الكهرباء المستوردة من مصر إلى (17) ميغاوات، وهي كمية تستفيد منها بالدرجة الأساسية المحافظات الجنوبية للقطاع (رفح وخان يونس)، لتخفف الضغط عن خطوط نقل الكهرباء الإسرائيلية ومحطة توليد الكهرباء. وقد أعلن يوم الخميس الموافق للسادس من أكتوبر 2011 وزير الكهرباء والموارد الطبيعية المصري موافقة مصر على زيادة كمية الكهرباء الموردة من مصر إلى قطاع غزة لتصل إلى (22) ميغاوات، ولكن هذا القرار لم تتم ترجمته على الأرض إلا في فبراير 2012، ضمن الاتفاق الذي وقع بين السلطة المصرية والحكومة المقالة لحل مشكلة التيار الكهربائي بشكل نهائي على ثلاث مراحل.[3]

أثر انقطاع التيار الكهربائي على حالة حقوق الإنسان

أثر انقطاع التيار الكهربائي على حالة حقوق الإنسان المتدهورة أصلاً في قطاع غزة وأدى إلى المساس بحقوق الإنسان الأساسية. ولبيان الآثار الخطيرة التي سببها انقطاع التيار الكهربائي على حقوق الإنسان في قطاع غزة يركز التقرير على الحقوق والخدمات الأساسية والقطاعات الإنتاجية الآتية:

أولاً: الحق في الصحة

كفلت المعايير الدولية لحقوق الإنسان الحق في الصحة، واعتبرته من حقوق الإنسان التي لا غنى عنها للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، والتي تفضي إلى العيش بكرامة، حيث تنص المادة 1/12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على" حق لكل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

يؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى المساس بحق المواطن الفلسطيني في الصحة، بالنظر لآثارهبالغة الخطورة على مستوى تقديم الخدمات الصحية. ويصبح العديد من هذه الخدمات مهدد بالتوقف مع انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، سيما مع الشح الشديد في إمدادات الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية والتي تحتاج نحو (8000 إلى 10000) لتر يومياً من الوقود . وقد كان لهذه الأزمة آثارها على تقديم الخدمات الصحية، يستعرضها التقرير كما يلي:[4]

1. يتهدد انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود (39) غرفة عمليات موزعة على مستشفيات قطاع غزة، بالتوقف إذا استمرت الأزمة، سيما في أقسام النساء والولادة وخصوصاً أقسام الحمل الخطر فهناك (40) سيدة تحتاج إلى إجراء عمليات ولادة قيصرية يومياً في محافظات غزة.
2. يتفاقم الوضع الصحي لنحو (60) مريضاً في أقسام عناية القلب والقلب المفتوح وقسطرة القلب ممن يتطلب وضعهم الصحي عناية فائقة في هذه الخدمة النوعية.

[3] لمزيد من المعلومات حول مضمون الاتفاق، أنظر، مصر تزوّد غزة بـ5 ميغاوات إضافية تنفيذا لاتفاق الكهرباء http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=463470

[4] المعلومات الواردة حصل عليها الباحث من وزارة الصحة في غزة، ومن د. أشرف القدرة الناطق باسم وزارة الصحة في غزة، التاريخ 2012/3/25.

3. سيتهدد الموت أكثر من (100) طفل من الأطفال الخدج غير مكتملي النمو في حال انقطع التيار الكهربائي بالكامل.

4. سيواجه حوالي (404) مرضى من مرضى الفشل الكلوي خطر الموت، من بينهم (15) طفلاً، يحتاجون إلى إجراء جلستين أو ثلاث جلسات لغسيل الكلى أسبوعياً، سيواجهون خطر الموت في حال انقطاع التيار الكهربائي بالكامل. كما أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي يؤثر على المغذي الكهربائي الرئيس للجهاز، إضافة إلى توقف اللوحات الالكترونية عن العمل، الأمر الذي يعرقل القراءات الطبية لحالة مريض الكلى ويزيد من احتمال عطل الأجهزة المحدودة أصلاً، حيث يتناوب على الجهاز الواحد ثلاثة مرضى، الأمر الذي يجعلهم يؤجلون غسيل الكلى لبعض المرضى إلى فترات لاحقة في اليوم ذاته، بسبب الضغط الكبير على الأجهزة، وهذا أمر ينطوي على تهديد جدي وخطير خاصة إذا ما انقطع التيار الكهربائي بالكامل.

5. يتهدد الموت نحو (66) مريضاً منوماً في أقسام العناية المركزة في المستشفيات، يواجهون خطر الموت في حال انقطع التيار الكهربائي بالكامل.

6. ستتعرض المختبرات المركزية ومختبرات الصحة العامة وبنوك الدم في كافة المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية بالإضافة إلى أقسام الأشعة التشخيصية والعلاجية، للشلل التام وستكون عاجزة بالكامل عن تأدية دورها الصحي إذا استمرت الأزمة.

7. سيتعطل عمل المغسلة مما يؤدي إلى تراكم الغسيل وانتشار الأمراض المعدية، كما س يتوقف عمل محطات الأكسجين إذا استمرت الأزمة.

8. ستفاقم معاناة مرضى الأزمات التنفسية المزمنة كمرضى الربو ، حيث أن هؤلاء المرضى بحاجة إلى أجهزة خاصة تعمل بالتيار الكهربائي، كجهاز التبخير وأجهزة استخلاص الأكسجين لمساعدتهم في التنفس. كما يعاني العديد من الأطفال من حالات الشلل الدماغي مما يجعلهم في حاجة مستمرة لاستخدام أجهزة شفط الإفرازات –التي تعمل بالتيار الكهربائي– على مدار اليوم.

9. ستتلف الأغذية المخصصة للمرضى في المستشفيات مثل الأجبان والألبان والبيض واللحوم والأسماك، في حال استمرت الأزمة.

10. سيتعرض مخزون الأدوية الاستراتيجي المخزن في المستشفيات إلى التلف في حال استمرت الأزمة، حيث ستنعدم إمكانية حفظ الأدوية بالطرق المناسبة. والأمر نفسه فيما يتعلق بالصيدليات الخاصة، حيث تقوم هذه الصيدليات ببيع السلع الصيدلانية (الأدوية الطبية)، وتحتفظ بأنواع محددة من الأدوية بحاجة إلى تخزين في ظروف ودرجات حرارة مناسبة، مما يهدد هذه الأدوية بالتلف.

11. سيؤدي الانقطاع المتكرر اليومي للتيار الكهربائي عن عيادات الرعاية الأولية إلى التأثير سلباً على عملها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يضطر المسئولون عن التطعيمات داخل مراكز الرعاية إلى نقلها من مركز صحي إلي آخر حسب توفر التيار الكهربائي، حيث يؤثر انقطاع التيار الكهربائي سلباً على سلسلة التبريد اللازمة لحفظ التطعيمات. كما أن أدوية الأمراض المزمنة وهرمونات الحمل مرتفعة الثمن ستتأثر من انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.

12. يؤثر انقطاع التيار الكهربائي سلبياً على تزويد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بكميات المياه اللازمة، وتظل إمكانية طفح مياه الصرف الصحي قائمة، ما يؤثر على نظافة المستشفيات والمراكز

الصحية و يزيد من احتمال انتقال العدوى داخل المستشفيات وبين المرضى بسبب انعدام النظافة العامة والشخصية.

13. يؤدي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي إلى تدهور الأوضاع النفسية للمواطنين سيما الأطفال ، حيث يتسبب لهم الظلام في حالة من الخوف . كما ازدادت عدد حالات المترددين على عيادات الصحة النفسية بالإضافة إلي زيادة عدد النكسات النفسية بين بعض المرضى النفسيين المزمنين، نظراً للظروف النفسية الصعبة التي يولدها الظلام لهم.[5]

ثانياً: الحق في المياه

يعتبر الماء سلعة عامة أساسية للحياة والصحة. وحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش، وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى. ويقع الحق في الماء ضمن فئة الضمانات الأساسية لتأمين مستوى معيشي كافٍ، نظراً إلى أنه واحد من أهم الشروط الأساسية للبقاء. كما أن الحق في الماء هو حق لا يمكن فصله عن الحق في أعلى مستوى من الصحة الجسمية يمكن بلوغه (الفقرة 1 من المادة 12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في مأوى مناسب وغذاء كافٍ (الفقرة 1 من المادة 11) من نفس العهد. هذا وينبغي النظر إلى هذا الحق بالاقتران مع حقوق أخرى مجسّدة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأهمها الحق في الحياة والكرامة البشرية.[6]

يساهم انقطاع التيار الكهربائي بمصادرة الحقوق المائية للفلسطينيين، فآبار المياه التي يبلغ عددها (200) بئر تديرها البلديات، يعتمد ما نسبته (90%) منها على التيار الكهربائي لضخ المياه للسكان، ومع انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود اللازم لتشغيل المولدات باتت إمدادات المياه غير منتظمة في غزة. حتى في حال تم ضح المياه لمنازل المواطنين فلن يستطيعوا إيصالها لطوابقهم العليا بسبب انقطاع التيار الكهربائي، عليه فقد انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه من (90) لتر يومياً إلى أقل من (60) لتر يومياً، بينما نصيب الفرد كما توصي به منظمة الصحة العالمية يجب أن لا يقل عن (150) لتر يومياً.

من زاوية أخرى، فإن محطات التحلية الموجودة في قطاع غزة وعددها (7) محطات وتنتج حوالي (4000) متر مكعب يومياً مهدد بالتوقف عن العمل وإمداد المواطنين في حال استمرت الأزمة. كما عمدت محطات التحلية الخاصة التي تبلغ (90) محطة تنتج حوالي (5000) متر مكعب يومياً، إلى تقليص توزيع المياه للمواطنين بسبب تدني إنتاجها من المياه المحلاة وعدم قدرتها على التوزيع، بل إن هذه المحطات مهددة بالتوقف في حال استمرت الأزمة.[7]

---

[5] د. عايش سمور، مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة-غزة، مقابلة أجراها الباحث، 2012/4/27.

[6] الدورة التاسعة والعشرون (2002) التعليق العام رقم (15)، الحق في الماء (المادتان 11 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مجموعة التعليقات العامة المتعلقة بالعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[7] م. محمد أحمد، نائب سلطة المياه في غزة، صحيفة الرأي الحكومية، العدد (174) تصدر عن الحكومة في غزة، 2012/4/2.

كما يهدد انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود بحدوث كارثة بيئية، حيث أن محطات المعالجة الأربع الموجودة في قطاع غزة لا تعدو كونها برك ترسيب تزال منها المواد الصلبة بالإضافة إلي معالجة بيولوجية هوائية ولا هوائية للتخلص من الملوثات العضوية لكنها لا تعطي نتائج جيدة نتيجة القدرة الاستيعابية المحدودة لمحطات المعالجة مقارنة بكميات المياه العادمة الواردة إليها، الأمر الذي يشكل تهديداً بوقوع كارثة بيئية في حال توقفت هذه المحطات عن العمل بسبب انقطاع التيار الكهربائي وشح الوقود. كما أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى توقف محطات ضخ المياه العادمة والذي يعني طفحها إلى الشوارع وما يحمله ذلك من إمكانية كبيرة لحدوث مكاره صحية لا حصر لها علاوة على تلويثها للخزان الجوفي.[8]

ثالثاً: الحق في الغذاء

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق الإنسان في الحصول على الغذاء المناسب، أي الحصول على الغذاء بكميات كافية وآمنة صحياً. ويُعنى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة أشمل من أي صك آخر بهذا الحق، فطبقًا للمادة 1/11، تقر الدول الأطراف "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في التحسين المتواصل لظروفه المعيشية". بينما تعترف المادة 2/11 من نفس العهد بأن هناك تدابير أكثر استعجالاً وإلحاحاً قد تلزم لتأمين "الحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية ". وبالطبع لا يكفي للتحرر من الجوع وسوء التغذية الحصول على كميات كافية من الغذاء بل وأن يكون الغذاء آمن وخالي من المواد الضارة.

انعكس انقطاع التيار الكهربائي بشكل خطير على الحق في الغذاء، فأزمة الكهرباء تؤثر بشكل سلبي على الثروة الداجنة والحيوانية والسمكية، حيث تتضرر مراحل التربية والإنتاج والاستهلاك. وقد حصرت وزارة الزراعة في غزة حجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي؛ نتيجة أزمة انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، مرجحة أن تفوق الخسائر ما قيمته مليار دولار، بينما وصل إجمالي الخسائر الفعلية إلى (633) ألف دولار. ويمكن تلخيص الأضرار التي لحقت في قطاع الزراعة على النحو الآتي:[9]

الثروة الحيوانية

1. تراجع إنتاج بيض المائدة بنسبة تتراوح بين (10 إلى 15%)، نتيجة عدم انتظام برنامج الإضاءة في مزارع الدجاج، حيث تحتاج مزارع الدجاج البياض إلى إضاءة متواصلة لمدة (17) ساعة يومياً، منها (11) ساعة إضاءة طبيعية و(6) ساعات إضاءة صناعية.
2. انخفض معدل نمو الدجاج اللاحم، وزادت فترة التربية للوصول إلى الأوزان المرغوبة للتسويق، بسبب عدم انتظام برنامج الإضاءة والتحضين والتدفئة. كما أن عدم توفر الإضاءة تسبب في تراكم الصيصان فوق بعضها ما ينتج عنه حالات نفوق بنسبة لا تقل عن (5%).

[8] م. مازن البنا، مدير عام مصادر المياه في غزة، مقابلة أجراها الباحث، 2012/3/27.
[9] المعلومات الواردة، مؤتمر صحفي عقدته وزارة الزراعة في غزة، محذرة من كارثة غذائية، التاريخ 2012/4/3.

3. تأخير بعض العمليات الحيوية الهامة للتربية والتي يلزمها وجود التيار الكهربائي على سبيل المثال: (قص المنقار، بعض التحصينات) مما يؤدي إلى احتمال ظهور حالات افتراس وانتشار لبعض الأمراض.
4. تتعطل القدرة على تشغيل أدوات الهامة كماكينات الحلابة في بعض مزارع الأبقار.
5. نقص في إمدادات المياه للمزارع نتيجة عدم القدرة على تشغيل مضخات المياه وتزويدها بما يلزم من ماء للشرب أو الكميات الأخرى اللازمة لتبريد المزارع.
6. ارتفاع تكلفة إنتاج الصوص المفرخ في الفقاسات المحلية، لاعتمادها على المولدات التي تعمل بالوقود بديلاً للتيار الكهربائي.
7. خلل في تسويق منتجات اللحوم والألبان نتيجة تعطل الثلاجات في الأسواق عن العمل وضعف القدرة التخزينية للمستهلك.
8. خلل في تسويق الدواجن المذبوحة لتعطل نتافات الدجاج في الأسواق.
9. نقص الإنتاج في مصانع الأعلاف.
10. فساد بعض الأدوية والتحصينات التي يجب أن تحفظ في الثلاجات.

الثروة السمكية

يقدر عدد الصيادين في قطاع غزة بحوالي .(3500) صياد، يملكون قرابة (700) مركب، ويعيلون (70,000) فرداً. وقد حذرت وزارة الزراعة من أن بقاء الأزمة على حالها سيكبد الصيادين خسارة كبيرة، خاصة أن موسم صيد "السردين" على الأبواب واستمرار توقف القوارب وحال الصيادين يعني خسارة موسم من أهم مواسم الصيد في العام.

كما تعرضت المزارع السمكية لخسائر كبيرة نتيجة الأزمة تقدر بـ (143) ألف دولار, بسبب اعتمادها المباشر والأساسي على التيار الكهربي في توفير التهوية والأكسجين للأسماك.

الثروة النباتية

يشكل التيار الكهربائي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لقطاع الإنتاج الزراعي ويتسبب انقطاع التيار الكهربائي في أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة لحقت بفووع البستنة الشجرية، يستعرض التقرير أبرزها على النحو الآتي:

1. ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب التحول إلى استخدام الوقود لاستخراج المياه بدلاً من الكهرباء.
2. تلف العديد من أصناف الفواكه والخضار المخزنة في مخازن التبريد ومنها ثمار الفلنسيا والليمون والبطاطس، فمن الأخيرة وحدها تم إتلاف (580) طن بطاطس مخزنة من إجمالي كمية مخزنة تبلغ (1400) طن، وبهذا تكون الخسارة الإجمالية من البطاطس لهذا القطاع 232 ألف دولار ناتجة عن الإتلاف، و(258,30) ألف دولار ناتجة عن بيع البطاطس بسعر زهيد لمربي الأبقار.
3. في حال استمرت الأزمة بعد فصل الشتاء ومع ارتفاع درجات الحرارة فإن ذلك سيتسبب بمزيد من الأضرار، على النحو التالي:

أ. عطش الأشجار الكبيرة والشتلات، خاصة أشتال الخضار والزهور التي تحتاج للري عدة مرات خلال اليوم.

ب. صغر حجم الثمار.

ت. تساقط الثمار قبل نضجها.

ث. قلة النموات الخضرية، مما يؤدي إلى قلة المحصول في العام القادم.

ج. انتشار الآفات الزراعية وخصوصا الثاقبات والعناكب.

ح. تلف أشتال الزهور المخزنة في الثلاجات.

خ. فشل عقد الأزهار وتساقط الثمار نتيجة العطش, وبالتالي تراجع كميات الإنتاج إلى الحد الحرج في محاصيل الزيتون والحمضيات.

رابعاً: الحق في التعليم

يعتبر الحق في التعليم حقا أساسياً من حقوق الانسان ، كما أنه يحتل أهمية استثنائية بالنظر إلى أن التعليم بوصفه أداة للتوعية والتمكين هو الضمانة الحقيقية لإرساء قيم حقوق الإنسان ونشرها على أوسع نطاق. فالتعليم المناسب يمكن الانسان من معرفة حقوقه والدفاع عنها بما يمكنه أيضاً من المساهمة النشطة في الفعل السياسي والاجتماعي العام بما يحقق ذاته ويسهم في بناء المجتمع. ومن نافلة القول أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الوثيقة الأكثر شمولاً وتفصيلاً في تناوله ا للحق في التعليم، من حيث هدف التعليم وطبيعة العملية التعليمية وآليات الوفاء بهذا الحق للجميع ودون تمييز.[10]

يؤثر انقطاع التيار الكهربائي بشكل سلبي على قطاع التعليم ورسالته التنويرية التنموية، حيث يؤثر على سير العملية التربوية بشكلها الطبيعي داخل المدارس. فالمدارس تستعين بالطاقة الكهربية لإنارة القاعات والفصول وفي تشغيل الأجهزة العلمية والتكنولوجية.

كما يحول انقطاع التيار الكهربائي دون تقديم مؤسسات التعليم العالي للخدمات التعليمية بالشكل المناسب، حيث يتسبب انقطاع التيار الكهربائي بمشكلات عديدة تصيب الأجهزة والمعدات وبرمجيات الحواسيب أثناء المحاضرات، علاوة على التكلفة الكبيرة للوقود–الشحيح أصلاً– المشغل للمولدات الكهربائية والذي يثقل كاهل مؤسسات التعليم العالي في ظل الأزمة المالية التي تمر بها.

كما يؤثر انقطاع التيار الكهربائي بشكل سلبي على مؤسسات التعليم العالي ، سيما التي تعتمد بشكل كبير على شبكة المعلومات الدولية في تقديمها لخدماتها التعليمية، خاصة مؤسسات التعليم المفتوح ومنها جامعة القدس المفتوحة التي تعتمد بشكل كبير على التعليم عن بعد وتطبيق نظام الصفوف الافتراضية، الذي بمقتضاه يكون الطلاب في صفوفهم الافتراضية في آن واحد وفي المقابل يقدم الأستاذ الجامعي محاضرته، ولكن في ظل انقطاع التيار الكهربائي لا يمكن تنفيذ ذلك لأن الأمر يحتاج إلى انترنت وحواسيب وهي لا تعمل بدون كهرباء .

كما تعتمد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام في تدريسها على تحميل المواد الدراسية والمحاضرات صوت

[10] تناولت المادتان (13 و14) من العهد، تفصيلاً وتفسيراً لما جاء في المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وصورة من خلال صفحتها الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية، ويحول انقطاع التيار الكهربائي دون تمكن الطلبة من التحصيل العلمي المناسب، ويؤدي بهم إلى التأخر في تقديم مشاريعهم وواجباتهم في الوقت المناسب.[11]

هذا بالإضافة أن انقطاع التيار الكهربائي يحول دون قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم في منازلهم نظراً للفترة الطويلة التي ينقطع فيها التيار الكهربائي مما ينعكس سلباً على التحصيل العلمي للطلبة.

خامساً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في زيادة معاناة سكان القطاع الذين يواجهون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة، ناشئة عن استمرار الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة.

هذا ويتكبد الاقتصاد الفلسطيني ، الذي يعاني أداؤه من ضعف شديد ، خسائر تقدر بـملايين الدولارات بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره، حيث يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في رفع تكلفة الإنتاج، وخفض الطاقة الإنتاجية للمصانع، كما يؤدي إلى إتلاف العديد من المنتجات، خاصة في مجال الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الالكترونية، نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي. كما أدى الانقطاع إلى قلة الحركة التجارية ليلاً، إضافة إلى الأعباء المالية الإضافية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار وصيانة المولدات.

هذا وتتجاوز الخسائر الاقتصادية الناشئة عن انقطاع التيار الكهربائي التي تتكبدها القطاعات الإنتاجية لتنعكس على مستويات المعيشة بالنسبة لسكان القطاع ولا سيما الفقراء منهم، فبالإضافة إلى معاناتهم اليومية الناشئة عن استمرار الحصار وتوسع ظاهرتي البطالة والفقر فإن انقطاع التيار الكهربائي يتسبب في ارتفاع وزيادة التكاليف المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية في قطاع غزة، بسبب الأعباء المالية الإضافية التي يجبرون على إنفاقها لشمن الشموع وغيرها من مصادر الإنارة البديلة. هذا إلى جانب الخسائر التي تتكبدها الأسر بسبب توقف عمل الثلاجات المنزلية بسبب انقطاع التيار الكهربائي ما يؤدي إلى فساد الأغذية المحفوظة بصفة عامة واللحوم والألبان والأسماك بصفة خاصة والتي قد تتحول إلي ناقل أساسي للبكتيريا المسببة للإسهال والتسمم الغذائي بين الأطفال خاصة وأنه من المتوقع أن ترتفع معدلاتها أيضا جراء تلوث المياه والأغذية.[12]

[11] وزارة التربية والتعليم العالي، معلومات بناء على طلب الباحث، 2012/3/26.

[12] وزارة الاقتصاد الوطني، معلومات بناء على طلب الباحث، 2012/3/29.

الخاتمة

يظهر التقرير أثر انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وتزامن هذه المشكلة مع النقص الحاد في إمدادات الوقود إلى قطاع غزة على مزيد من تدهور أوضاع حقوق الإنسان ما انعكس سلبياً على جميع مقومات الحياة بالنسبة لسكان القطاع.

حيث من المتوقع أن تتسبب الأزمة في حال استمرارها إلى توقف إمدادات المياه وطفح مياه الصرف الصحي وتعذر تقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية المناسبة كما تهدد الأمن الغذائي ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هذا بخلاف ما قد يضاعفه من تدهور الحالة النفسية للمواطنين سيما الأطفال منهم، والأخطر أن استمرار الأزمة يضاعف من تهديد الحق في الحياة بشكل خطير.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يحذر من خطورة الواقع الذي أفرزه انقطاع التيار الكهربائي على أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، ويشدد على أن تجاهل الأزمة القائمة وعدم الإسراع في اجتراح الحلول المناسبة التي تكفل ضمان تزويد القطاع بالكميات اللازمة من الطاقة الكهربائية سيؤدي إلى انتكاسة قد توصل إلى انزلاقه يصعب تداركها، خاصة إذا امتدت الأزمة إلى فصل الصيف حيث درجات الحرارة المرتفعة بما يضاعف من الآثار الكارثية الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي ويعظم من الخسائر الاقتصادية.

وعليه فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتحرك فوراً لضمان تزويد قطاع غزة بالطاقة الكهربائية الضرورية وبحاجياته من الوقود والمحروقات، والضغط على سلطات الاحتلال وإلزامها باحترام مسئولياتها كقوة احتلال تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك ضمان توفير الخدمات التي لا عنى عنها لحياة السكان ومن بينها خدمة توصيل التيار الكهربائي.
2. المجتمع الدولي بالتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، بما في ذلك رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والسماح بحرية مرور المواد والسلع الغذائية والتجارية، وفي مقدمتها الوقود والمحروقات دون قيود.
3. الحكومتين في غزة ورام الله بضمان تحييد القطاعات الخدماتية عن التجاذبات والصراعات السياسية، بما فيها خدمة تزويد التيار الكهربائي وحصر التعامل معها في الإطار المهني والفني، للمساعدة في إيجاد حلول للمشكلات ذات العلاقة بها والتخفيف من معاناة المواطنين.
4. الحكومتين وسلطتي الطاقة فيهما بالعمل المتوافق على وضع الخطط الإستراتيجية الكفيلة بضمان تحسين أوضاع وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية، والبحث في الوسائل والضمانات التي ترفع من كمية الطاقة الكهربائية التي تزود قطاع غزة، والأخذ في الاعتبار النمو السكاني والعمراني وحاجاته المستقبلية للحيلولة دون تجدد الأزمات وتجنيب السكان مزيداً من المعاناة والخسائر.

انتهى